

اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل تابعت درس اقتراح قانون القضاء الإداري وبدأت بدرس المواد المتعلقة بتنظيم المحاكم واختصاصاتها  
الثلاثاء 10 كانون الثاني 2023

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل والمكلفة درس اقتراحات القوانين المتعلقة بالقضاء الإداري عند الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء تاريخ 2023/1/10 برئاسة رئيس اللجنة النائب جورج عقيص وحضور النواب السادة: أشرف بيضون، حسين الحاج حسن وأسامة سعد.

كما حضر الجلسة:

- عن مجلس شورى الدولة: القاضي سميح مداح
- عن وزارة العدل: القاضي ندين رزق
- عن نادي قضاة لبنان: رئيس النادي القاضي فيصل مكي والقاضي دورا الخازن
- عن نقابة محامي بيروت المحامي رزق زغيب والمحامي عبدو لحد

عرض رئيس اللجنة الى ملاحظات وزارة العدل حول اقتراح قانون استقلالية القضاء العدلي، وذلك بهدف العمل على توحيد الأحكام المتعلقة باستقلالية القضاة العدلي والإداري، وقد تقرر تأجيل البت بالمواد المتعلقة بتنظيم القضاء الإداري كما بتكوين المجلس الأعلى لهذا القضاء وصلاحياته وطريقة اختيار او انتخابهم الى ما بعد فراغ لجنة الإدارة والعدل من درس هذه المواد الواردة في اقتراح قانون استقلالية القضاء العدلي، لتأتي الأحكام متسقة وتكون استقلالية القضاة العدليين متوافقة بينهما.

وعليه بدأت اللجنة بدرس المواد المتعلقة بتنظيم المحاكم واختصاصاتها، واستمعت لهذه الغاية الى آراء الجهات المعنية من وزارة العدل الى مجلس شورى الدولة كما الى رأي نقابة المحامين. وقد تركز النقاش حول إمكانية إنشاء محاكم إدارية في المحافظات نظراً الى الوضع الحالي وعدد القضاة العاملين، وما اذا أمكن الاتجاه الى إنشاء أقسام من قضاة منفردين بدل الغرف القضائية. مع الأخذ بالاعتبار لما لفت اليه قضاة متقاعدون تولوا مناصب في القضاء الإداري حول هذه المسألة واعتبارها مسألة غير سهلة حالياً بالنظر الى الأسباب التي سبقت أعلاه، دون ان تغفل النقاشات عن أن مبدأ التقاضي على درجتين هو مبدأ مكرس وواجب التطبيق ولما له من دور في حفظ حقوق المتقاضين ولجهة تحقيق العدالة.

رفعت الجلسة على ان تتابع اللجنة عملها في الجلسة التالية.